الواحد من عباده التي اليسرى بيني اصبعين من اصابعه ويزوال القدم بمعنى المتقدم اي خلق يقدمون للنار لخلقهم الله تعالى في الاخرة لذلك وتزوال العين بالبصر والوجه بالذات والنزول بنزول امره وغيره مما بسط في الاقتصاد واليمين في قوله عليه السلام الحجر اي الاسود يمين الله في الارض على التشريف والاكرام والمعنى انه وضع في الارض للتقبيل والاستلام تشريفا لم كما شرفت اليمين واكرمت بوضعها للتقبيل دون اليسرى في العادة فاستعير لفظ اليمين للحجر لذلك ولان من قبله او استلمه فقد فعل ما يقتضي الاقبال عليه والرضى عنه وهذا لا زمان عادة لتقبيل اليمين والحاصل ان لفظ اليمين استعير للحجر للمعنيين او احدهما ثم اضيف اضافة تشريف واكرام وهذا الحديث اخرجه ابو عبيد القاسم بن سلام بلفظ ورد ما ابن ماجة عوامي معناه من حديث ابي هريرة مرفوعا ولفظه من فاوضى الحجر الاسود فانما يفاوض يد الرحمن وهذا التاويل لهذه الالفاظ لما ذكرنا من صرف فهم العامة عن الجسمية وهو ممكن ان يراد ولا يجري بارادته خصوصا على قول اصحابنا بعين الماتريدية انها اي الالفاظ المذكورة من المتشابهات وحكم المتشابه الانقطاع رجاء معرفة المراد منه في هذه الدار دار التكليف والا ايمان لا يمكن ذلك بان كانت معرفته في هذه الدار مرجوة بان جزم بارادة المكان قد علم لمن حصلت له من العباد وذلك بناء على القول بان الوقف في الآية على قوله الا الله وهو قول الجمهور وانه علم ان كلام امام الحرمين في الارشاد يميل الى طريق التاويل ولكنه في الرسالة النظامية اختار طريق التفويض حيث قال والذي نقتضيه رايا ودينا ان نعتقد اتباع سلف الامة فانهم درجوا على ترك التعرض لمعانيها وانه رجع الى اختيار التفويض لتاخر الرسالة وما روي عن ابن عبد السلام الى التاويل فقارئ بعض فتاويه طريقة التاويل بشرطها اقربها الى المحذور بقي بشرطها ان تكون على مقتضى لسان العرب وبتوسط ابن دقيق العيد فقال يقبل التاويل اذا كان المعنى الذي اوّل اليه قريبا مفهوما مما تخاطب العرب ويتوقف فيما اذا كان بعيدا

شيخنا

شيخنا المصنف التوسط بين ان تدعو الحاجة اليه بخلاف فهم العوام وبين ان لا تدعو الحاجة لذلك

الاصل التاسع انه تعالى مرئي بالابصار في دار القرار ووجه نظم المصنف تبعا للاسلام هذا الاصل في سلك اصول الاركان المعقود لمعرفة الذات ان نفي الجهة يوهم انه مقتض لانتفاء الرؤية فاقتضى المقام دفع هذا الوهم ببيان جواز الرؤية عقلا ووقوعها سمعا فهو كالتتمة للكلام في نفي الجهة والمكان والكلام في الرؤية في مقامات ثلاثة الاول في تحقيق معناها حتى يرتفع النزاع بيننا وبين المعتزلة فنقول اذا نظرنا الى الشمس مثلا فرأيناها ثم اغمضنا العين فانا نعلم الشمس عند التغميض على ما كانت عليه لكن في الحالة الاولى حصل لنا وكذا اذا علمنا شيئا علما ما جليا ثم ذهل عنه فانا ندرك بالبديهة تفرقة بين الحالتين وهذا الادراك المشترك هو الذي يأباه نسميه الرؤية ولا يتعلق في الدنيا الا بما له جهة وامكان فهل يصح ان يقع بدون المقابلة والجهة والمكان ليصح تعلقه بذات الله تعالى مع التنزه عن الجهة والمكان المقام الثاني في جوازها عقلا وسمعا والثالث في وقوعها سمعا اما المقام الاول فقال الآمدي اجمع الائمة من اصحابنا على ان رؤيته تعالى في الدنيا والآخرة جائزة عقلا واختلفوا في جوازها سمعا في الدنيا فاثبته قوم ونفاه آخرون وهل يجوز ان يرى في المنام فقيل لا وقيل نعم والحق انه لا مانع من هذه الرؤيا وان لم تكن رؤيا حقيقة ولا خلاف عندنا انه تعالى يرى ذاته المقدسة والمعتزلة حكموا باستحالة رؤيته عقلا لذوي الحواس واختلفوا في رؤيته لذاته واما المقام الثالث فقد اطبق اهل السنة على وقوع الرؤية في الآخرة واختلفوا في وقوعها في الدنيا ومقصود المصنف رحمه الله في هذا المقام الاستدلال على وقوعها في الآخرة فقدم الاستدلال عليه بالنقل ثم استدل بالمعقول على جواز ذلك على ما يلزم من ثبوت الوقوع في الآخرة بدليل ثبوت الجواز ثم استدل بالمعقول على الجواز اما الحكم بالوقوع في الآخرة نقلا اي من جهة النقل فلقوله تعالى وجوه يومئذ ناظرة اي ذات نظرة وهي تقتضي الوجه وبها ناظرة تراه متعرفة ما يطلق عليها بحيث تعقل عما مستقر

Copyright © King Saud University